

دليل قرية حجة



إعداد



معهد الأبحاث التطبيقية - القدس
أريج

بتمويل من



التعاون الإسباني

2013

شكر و عرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والقرويات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة قلقيلية. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://vprofile.arij.org>

المحتويات

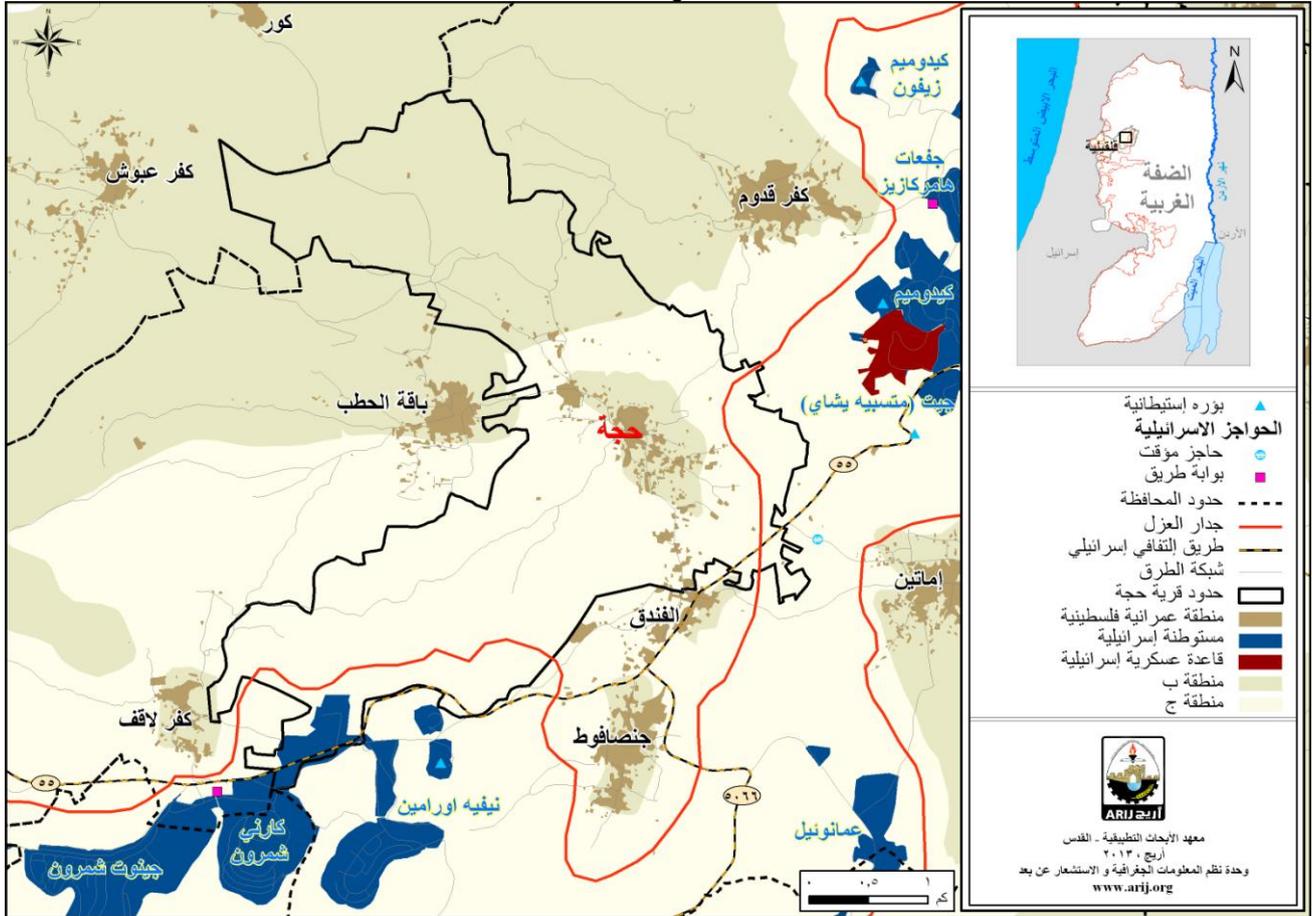
4.....	الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية
5.....	نبذة تاريخية
6.....	الأماكن الدينية والأثرية
7.....	السكان
8.....	قطاع التعليم
9.....	قطاع الصحة
9.....	الأنشطة الاقتصادية
10.....	قطاع الزراعة
13.....	قطاع المؤسسات والخدمات
13.....	البنية التحتية والمصادر الطبيعية
15.....	الأوضاع البيئية
16.....	أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي
19.....	الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية حجة
21.....	الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية
22.....	المراجع

دليل قرية حجة

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

قرية حجة، هي إحدى قرى محافظة قلقيلية، وتقع شرق مدينة قلقيلية، وعلى بعد 15.9 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز القرية ومركز مدينة قلقيلية) منها، يحدها من الشرق إمتين وكفر قدوم، ومن الجنوب الفندق وجنصافوط، ومن الغرب كفر لاقف وباقة الحطب (كفر عبوش - محافظة طولكرم) ومن الشمال كور - محافظة طولكرم (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012). (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود قرية حجة



تقع قرية حجة على ارتفاع 409 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 580.7 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 18.5 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 61.5% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012).

لقد تم اعتماد تصنيف حدود المناطق السكانية في هذا الدليل على التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية بحسب السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تم تطوير هذا التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية من قبل كل من؛ وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية بطريقة تتسجم مع الواقع الفلسطيني.

تم تأسيس مجلس قروي في حجة عام 1994م، ويتكون المجلس الحالي من 9 أعضاء، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 7 موظفين، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك، ويقع ضمن المجلس الأول للخدمات المشتركة. كما يمتلك المجلس سيارة لجمع النفايات (مجلس قروي حجه، 2012).

ومن مسؤوليات المجلس القروي التي يقوم بها، (مجلس قروي حجه، 2012)، ما يلي:

- شبكة إمداد مياه الشرب وصيانتها.
- شبكة كهرباء أو المولدات.
- جمع النفايات، شق وتعبيد وتأهيل طرق وتنظيف الشوارع.
- توفير مقرات للخدمات الحكومية (البريد/ الأمن).
- حماية الأملاك الحكومية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.
- عمل مشاريع ودراسات.
- توفير شبكة صرف صحي.

نبذة تاريخية

يعود سبب تسمية قرية حجة بهذا الاسم نسبة إلى روايتين، الرواية الأولى: هي مكان التقاء المسافرين والحجاج، حيث كان يمثل سوقا تجاريا لهم وسميت بناء على ذلك (حجه) والرواية الثانية: كان هناك مفتي يسكن القرية والناس يتقاضون عنده لحل نزاعاتهم وكانت الفتاوى التي تصدر منه بمثابة حجه ومنها سميت قرية حجة (مجلس قروي حجه، 2012). ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى عام 1010 م. ويعود أصل سكان التجمع إلى اليمن يافا ومصر (مجلس قروي حجه، 2012).

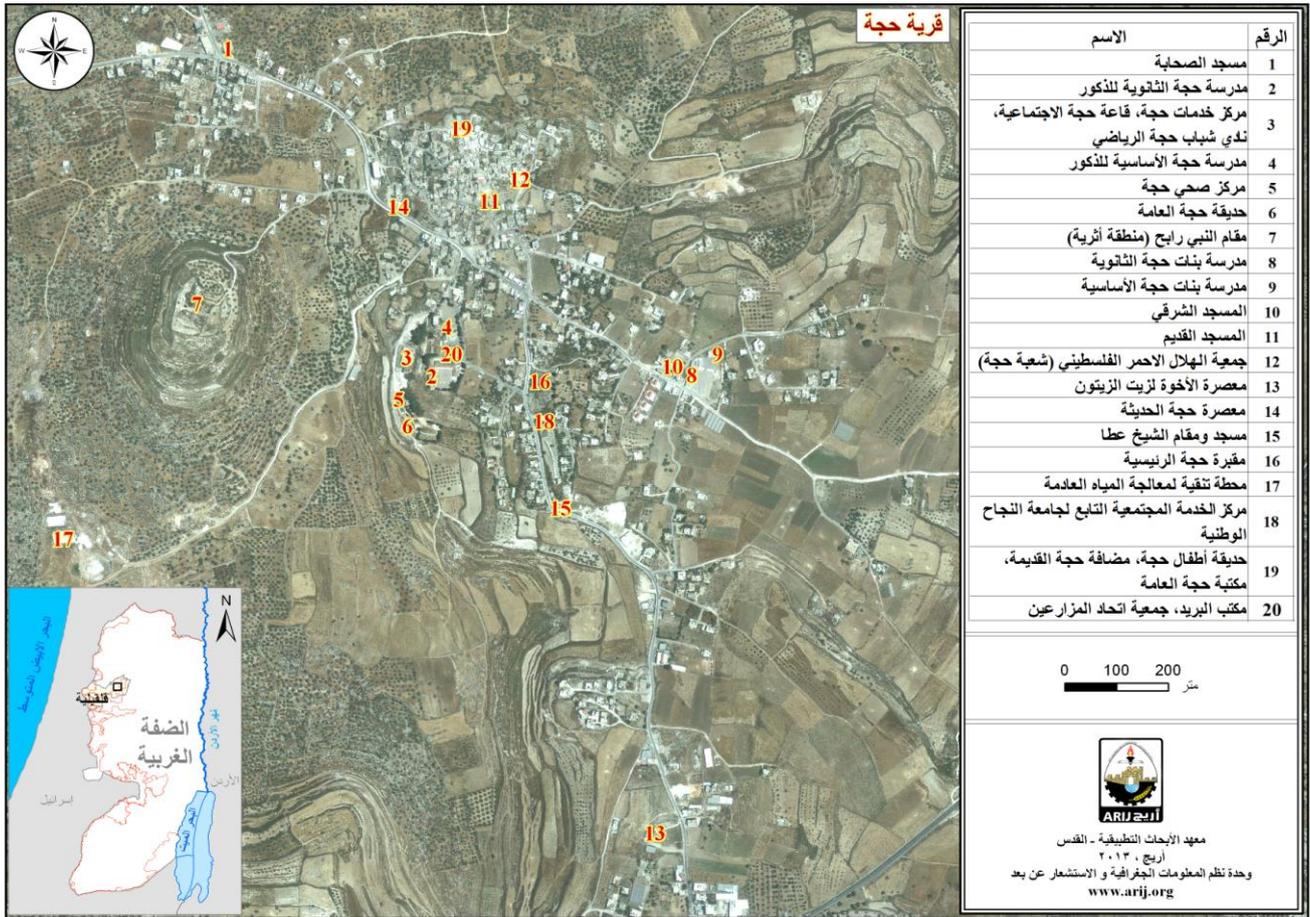
صورة 1: منظر من قرية عرب أبو فردة



الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في قرية حجة أربعة مساجد وهم: مسجد حجة القديم، مسجد الصحابة، مسجد الخلافة، ومسجد الحارة الشرقية (المسجد الشرقي). كما يوجد بعض الأماكن والمناطق الأثرية في القرية، منها: مقام الشيخ عطا والشيخ غانم ومباني البلدة القديمة ومسجد حجة القديم (مجلس قروي حجه، 2012). (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 1: المواقع الرئيسية في قرية حجة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

السكان

بين التعداد العام للسكان والمسكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان قرية حجة بلغ 2,086 نسمة، منهم 1,069 نسمة من الذكور، و1,017 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 389 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 472 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمسكن، أن توزيع الفئات العمرية في قرية حجة لعام 2007، كان كما يلي: 39.7% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاماً، و56.8% ضمن الفئة العمرية 15-64 عاماً، و3.5% ضمن الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في القرية، هي 105.1:100، أي أن نسبة الذكور 51.2%، ونسبة الإناث 48.8%.

العائلات

يتألف سكان قرية حجة من عدة عائلات، منها: عائلة بطة، عائلة حمد، عائلة بصلات، عائلة نوفل، عائلة مصالحة، عائلة طوباس، عائلة دعاس، عائلة أبو علي، عائلة أحمد، عائلة طيون وعائلة فراخنة (مجلس قروي حجة، 2012).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان قرية حجة عام 2007، حوالي 6.2%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 83%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 12.9% يستطيعون القراءة والكتابة، 21.3% انهموا دراستهم الابتدائية، 29.4% انهموا دراستهم الإعدادية، 17.8% انهموا دراستهم الثانوية، و12.5% انهموا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في قرية حجة، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان قرية حجة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير ميين	المجموع
ذكور	16	82	157	256	161	55	67	1	5	2	0	802
إناث	79	115	170	194	111	19	42	0	0	0	0	730
المجموع	95	197	327	450	272	74	109	1	5	2	0	1,532

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في قرية حجة في العام الدراسي 2012/2011، فيوجد في القرية أربعة مدارس حكومية، ويتم إدارتهم من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في قرية حجة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2012/2011

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور حجة الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة ذكور حجة الثانوية	حكومية	مختلطة
مدرسة بنات حجة الثانوية	حكومية	إناث
مدرسة حجة الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في قرية حجة 30 صفًا، وعدد الطلاب 667 طالبًا وطالبة، وعدد المعلمين 52 معلمًا ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس قرية حجة يبلغ 13 طالبًا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 22 طالبًا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2012).

كما يوجد في قرية حجة روضة واحدة للأطفال، تشرف على إدارتها جهة خاصة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في القرية، حسب الجهة المشرفة والاسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في القرية حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الصفوف	عدد المعلمين	الجهة المشرفة
روضة زهور حجة	2	2	خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012

كما يواجه التجمع بعض المشاكل والعقبات في قطاع التعليم (مجلس قروي حجة، 2012)، أهمها:

- نقص في الغرف الصفية.
- نقص في عدد الملاعب والمساحات في المدارس.
- حاجة الغرف الصفية إلى إعادة تأهيل.
- عدم توفر مختبرات حاسوب ومختبرات علمية داخل المدارس.

قطاع الصحة

يتوفر في قرية حجة بعض المرافق الصحية، حيث يوجد مركز صحي حكومي، مركز أمومة وطفولة حكومي، عيادة طبيب عام حكومية، عيادة طبيب نسائي حكومية، عيادة طبيب جلدية حكومي، وصيدليتين خاصتين. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في القرية فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى درويش نزال في قلقيلية، حيث يبعد عن التجمع 20 كم، أو التوجه إلى مستشفى رفيديا في نابلس، حيث يبعد عن التجمع حوالي 20 كم (مجلس قروي حجة، 2012).

ويواجه قطاع الصحة في قرية حجة عدة مشاكل (مجلس قروي حجة، 2012)، أهمها:

- عدم توفر خدمة الطوارئ على مدار الساعة في المركز الصحي.
- عدم توفر سيارة إسعاف.
- عدم توفر مختبرات طبية ومراكز أشعة.
- المركز الطبي بحاجة إلى تطوير وتزويد بالمعدات الطبية.

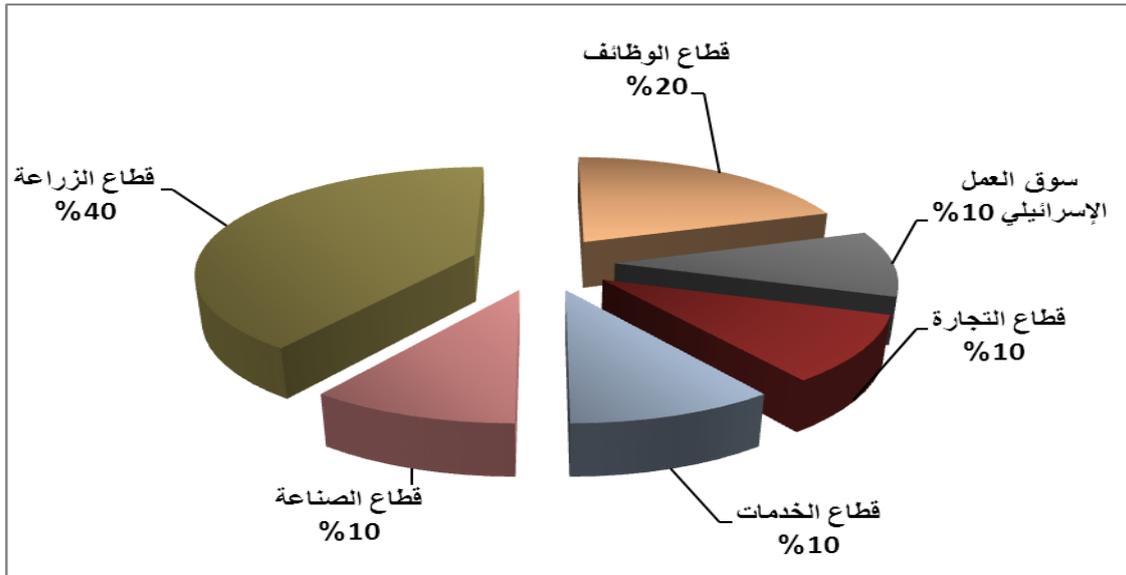
الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في قرية حجة على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة، حيث يستوعب هذا القطاع 40% من القوى العاملة (مجلس قروي حجة، 2012) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجراه معهد أريج في عام 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية حجة، ما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 40% من الأيدي العاملة.
- قطاع الوظائف، ويشكل 20% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية حجة



المصدر: مجلس قروي حجة، 2012

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد 8 بقالات، محل لبيع الخضار والفواكه، 12 محل لتقديم الخدمات المختلفة، و7 محلات للصناعات المهنية (كالحداثة، والنجارة... الخ)، معصرتين زيتون، مصنعين (مصنع البان ومصنع مواد تنظيف) (مجلس قروي حجة، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في قرية حجة في عام 2013 إلى 30% (مجلس قروي حجة، 2012). وقد تبين أن الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا في القرية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية (مجلس قروي حجة، 2012)، هي على النحو التالي:

- قطاع الزراعة.
- القطاع التجاري.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان المساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 32.4% من السكان كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 84.7% يعملون). وكان هناك 67.5% من السكان غير نشيطين اقتصاديا (منهم 55.7% من الطلاب، و32.8% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان حجة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

المجموع	غير مبين	غير نشيطين اقتصاديا						نشيطون اقتصاديا			الجنس	
		المجموع	أخرى	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	عاجز عن العمل	متفرغ لأعمال المنزل	طالب متفرغ للدراسة	المجموع	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	عاطل عن العمل (سبق له العمل)		يعمل
802	1	363	1	9	58	0	295	438	50	16	372	ذكور
730	0	671	0	0	51	339	281	59	8	2	49	إناث
1,532	1	1,034	1	9	109	339	576	497	58	18	421	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

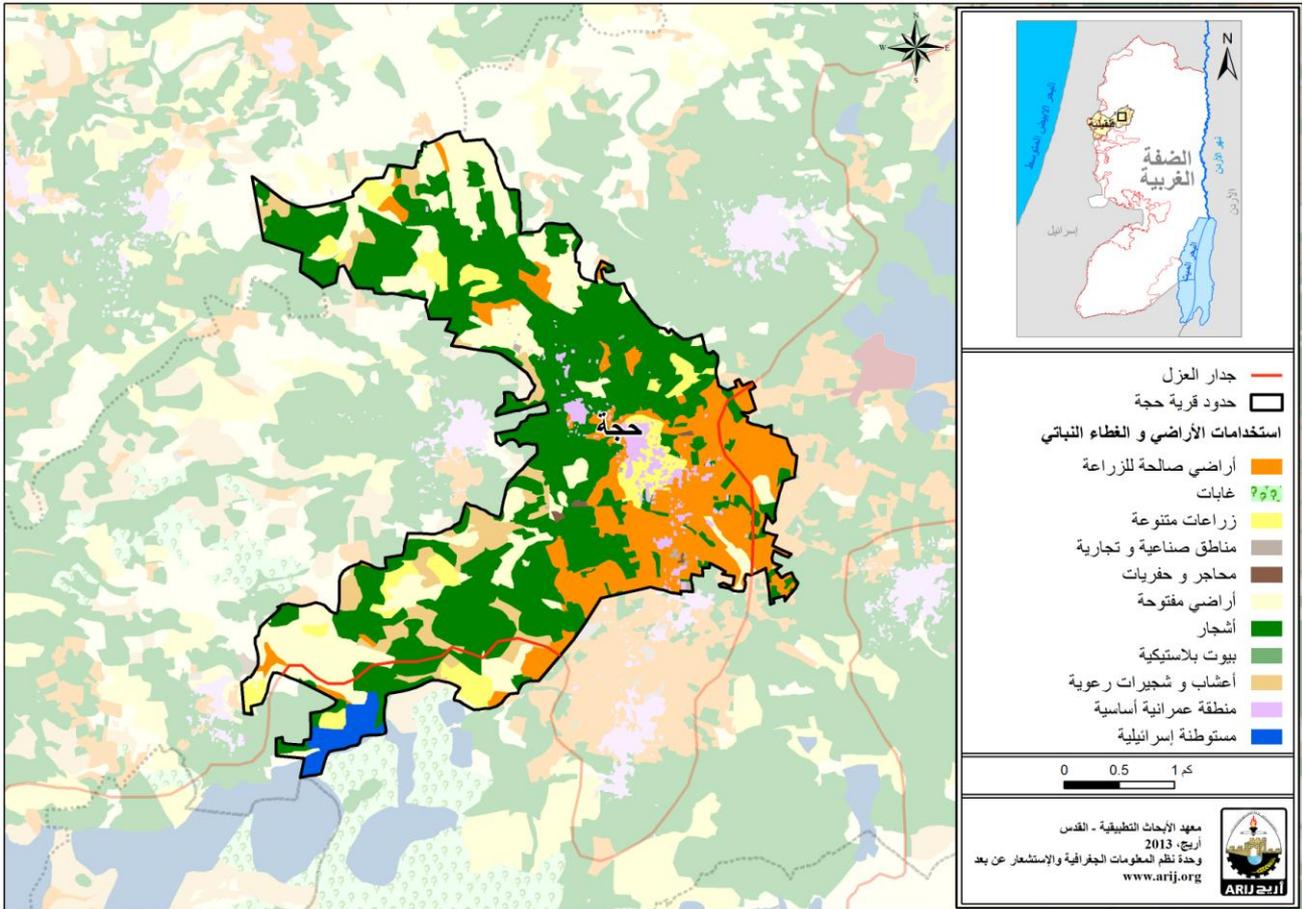
تبلغ مساحة قرية حجة حوالي 12,403 دونما، منها 9,509 دونم هي أرض قابلة للزراعة و 297 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في قرية حجة لعام 2010 (المساحة بالدونم)

مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	الأراضي المفتوحة	الغابات الحرجية	برك مائية	مساحة الأراضي الزراعية (9,509)				مساحة الأراضي السكنية	المساحة الكلية
					زراعات موسمية	المراعي	بيوت بلاستيكية	زراعات دائمة		
216	45	2,337	1	0	2,342	742	0	6,425	297	12,403

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في قرية حجة



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من الخضراوات البعلية والمروية المكشوفة في قرية حجة. وتعتبر البامية والفقوس أكثر الأنواع زراعة في القرية.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات البعلية والمروية المكشوفة، في قرية حجة (المساحة بالدونم)

الخضراوات الثمرية		الخضراوات الورقية		البقوليات الخضراء		الأبصال		خضراوات أخرى		المجموع	
مروي	بعلی	مروي	بعلی	مروي	بعلی	مروي	بعلی	مروي	بعلی	مروي	بعلی
0	0	0	0	0	40	0	10	0	0	0	215

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في قرية حجة. وتشتهر حجة بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 7,000 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في قرية حجة (المساحة بالدونم)

المجموع		فواكه أخرى		الجوزيات		التفاحيات		اللوزيات		الحمضيات		الزيتون	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
1.3	7,184	0.5	64	0	55	0	0	0	65	0.8	0	0	7,000

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية حجة، فإن مساحة الحبوب تبلغ 160 دونم، وأهمها القمح والشعير. (انظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية المختلفة في قرية حجة (المساحة بالدونم)

المجموع		محاصيل أخرى		محاصيل منبهة		محاصيل علفية		محاصيل زيتية		بقوليات جافة		أبصال ودرنات وجذور		الحبوب	
مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي
0	246	0	22	0	0	0	60	0	0	0	3	0	1	0	160

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

ويرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) استند على تعريف المساحات الزراعية محددًا حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض البنايات. أما مسح أريج فاكشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بين المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، أن 3% من سكان قرية حجة يقومون بتربية الماشية، مثل الأبقار، الأغنام، والماعز (مجلس قروي حجة، 2012) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: الثروة الحيوانية في قرية حجة

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البعال	الدجاج اللحم	الدجاج البيض	خلايا نحل
6	615	240	0	0	0	0	27,000	1,000	209

* تشمل الأبقار، العجول، العجلات، والثيران.
المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

أما من حيث الطرق الزراعية في القرية، فيوجد حوالي 51 كم طرق زراعية (مجلس قروي حجة، 2012) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في قرية حجة وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	1
صالحة لسير التراكاتورات والآلات الزراعية فقط	20
صالحة لمرور الدواب فقط	30
غير صالحة	0

المصدر: مجلس قروي حجة، 2012

كما يواجه القطاع الزراعي قرية حجة بعض المشاكل والعقبات (مجلس قروي حجة، 2012)، أهمها:

- مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

- مشكلة التوسع الاستيطاني.
- قلة مصادر المياه المتوفرة للزراعة.
- قلة الأموال التي تدعم القطاع الزراعي.
- المضايقات من قبل المستوطنين.
- مشكلة الخنازير والحيوانات البرية.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في قرية حجة القليل من المؤسسات الحكومية، منها: مكتب بريد. كما يوجد عدد من المؤسسات المحلية والجمعيات التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس قروي حجة، 2012)، منها:

- **مجلس قروي حجة:** تأسس عام 1994 م، من قبل وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا القرية وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنية التحتية..
- **جمعية الهلال الأحمر:** تأسست عام 2002 م، من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وتقوم بتقديم أيام طبية وإرشاد نفسي ومخيمات صيفية ولياقة بدنية للنساء.
- **جمعية حجة الخيرية:** تأسست عام 2009 م، من قبل وزارة الداخلية، وتقوم بعمل نشاطات خيرية وتعليم مساند.
- **جمعية النماء الريفية:** تأسست عام 2006 م، من قبل سيدات القرية، وتقدم خدمات للنساء مثل دورات التصنيع الغذائي والتطريز ونشاطات ربحية أخرى.
- **مركز النورس الثقافي:** تأسس عام 2007 م، من قبل وزارة الداخلية، ويقدم نشاطات ثقافية ومخيمات صيفية.
- **النادي الرياضي:** تأسس عام 1997 م، من قبل وزارة الشباب والرياضة، ويقدم نشاطات رياضية ومخيمات صيفية.
- **جمعية حجة الزراعية:** تأسست عام 2012 م، من قبل مجموعة من مزارعين القرية، وهي قيد الإنشاء، وتعنى باستصلاح أراضي زراعية، حفر آبار جمع، إعادة تأهيل طرق وبناء جدران استنادية.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في قرية حجة شبكة كهرباء عامة منذ عام 2007م، تعتبر الشركة القطرية الإسرائيلية المصدر الرئيس للكهرباء في القرية، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. كما تواجه بعض المشاكل في مجال الكهرباء، أهمها:

- ضعف التيار الكهربائي وخاصة في المنطقة الشمالية من القرية.
- عدم توفر محولات كهربائية كافية.

كما ويتوفر في القرية شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل القرية، وتقريباً 80% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس قروي حجة، 2012).

النقل والمواصلات

يوجد في قرية حجة 8 سيارات فوررد، و5 تاكسيات تنقل المواطنين (مجلس قروي حجة، 2012). وفي حال عدم توفر وسائل مواصلات في التجمع فيقومون باستخدام السيارات الخاصة (مجلس قروي حجة، 2012). ومن العوائق أمام تنقل الركاب والمسافرين، قلة المركبات في التجمع والخدمات التي تقدمها، وعدم وجود مواقف مع مظلات (مجلس قروي حجة، 2012). أما بالنسبة لشبكة الطرق في القرية، فيوجد في القرية 8 كم من الطرق الرئيسية و4 كم من الطرق الفرعية (مجلس قروي حجة، 2012) (أنظر الجدول رقم 11).

جدول 11: حالة الطرق في قرية حجة

طول الطرق (كم)		حالة الطرق الداخلية
فرعية	رئيسية	
1	-	1. طرق جيدة ومعبدة.
1	3	2. طرق معبدة وبحالة سيئة
2	5	3. طرق غير معبدة.

المصدر: مجلس قروي حجة، 2012.

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بتزويد سكان قرية حجة بالمياه عبر شبكة المياه العامة منذ عام 2009، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 90% (مجلس قروي حجة، 2012).

لقد بلغت كمية المياه المزودة لقرية حجة عام 2012، حوالي 144 ألف متر مكعب/السنة (مجلس قروي حجة، 2012). وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 163 لتراً/ اليوم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في القرية لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 35% (مجلس قروي حجة، 2012)، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسية وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في قرية حجة 106 لتراً في اليوم (مجلس قروي حجة، 2012). ويعتبر هذا المعدل جيد بالمقارنة بالحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ويبلغ سعر المتر المكعب للمياه من الشبكة العامة 4 شيكل/متر مكعب، كما يوجد في القرية 400 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار (مجلس قروي حجة، 2012).

الصرف الصحي

يتوفر في قرية حجة شبكة عامة للصرف الصحي تم إنشاؤها في عام 2004، حيث تصل نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الصرف الصحي في القرية إلى 30% (مجلس قروي حجة، 2012). أما باقي الوحدات فتستخدم الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة (مجلس قروي حجة، 2012).

واستناداً إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يومياً بما يقارب 205 متراً مكعباً، بمعنى 75 ألف متر مكعب سنوياً. أما على مستوى الفرد في القرية، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 85 لتراً في اليوم. حيث يتم تجميعها بواسطة الحفر الامتصاصية والحفر الصماء ومن ثم يتم تفرغها بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس قروي حجة الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت الأخرى في القرية، والتي تتمثل حالياً بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات تبلغ 12 شيكل للاشتراك في الشهر، حيث تبلغ نسبة تحصيل هذه الرسوم 100% (مجلس قروي حجة، 2012).

ينتفع معظم سكان قرية حجة من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والمساحات العامة في أكياس بلاستيكية، تجمع بعد ذلك في حاويات منتشرة في أنحاء القرية يبلغ عددها 50 حاوية بسعة 1 متر مكعب. ومن ثم يتم جمع النفايات من قبل المجلس القروي للنفايات بواقع ثلاث مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب عشوائي في القرية والذي يبعد حوالي 1.5 كم عن القرية، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق دفنها بطريقة عشوائية (مجلس قروي حجة، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في قرية حجة 0.7 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان القرية بحوالي 1.7 طن، أي بمعدل 618 طنا سنويا. (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

الأوضاع البيئية

تعاني قرية حجة كغيرها من بلدات وقرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لا بد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

انقطاع المياه لفترات طويلة خلال فصل الصيف وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى أن القرية بحاجة إلى ترميم شبكة المياه العامة لأنها قديمة وحالتها سيئة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد في الشبكة.

كما يشكو المواطنون في القرية من مشكلة تلوث المياه وخاصة التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية وذلك بسبب وجود الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي تغطي كافة المنازل في القرية، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل القرية. كما أن استخدام الحفر الامتصاصية يهدد بتلوث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

يعتبر مكب زهرة الفنجان الواقع في محافظة جنين (حوالي 27.5 كم من مركز محافظة قلقيلية)، هو مكب النفايات الصحي الرئيس الذي يجب أن يخدم محافظة قلقيلية، ولكن لا تقوم بعض البلديات والمجالس القروية في محافظة قلقيلية بنقل النفايات الصلبة إلى مكب زهرة الفنجان وإنما تقوم بالتخلص من النفايات في مكبات عشوائية منتشرة في أرجاء المحافظة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف نقل النفايات والتخلص منها في مكب زهرة الفنجان. فالنفايات تلقى بصورة عشوائية في هذه المكبات لذلك فهي تعتبر مكروهة صحية مسببة تكاثر الذباب والحشرات الضارة والفئران بالإضافة إلى الروائح الكريهة والغازات السامة والدخان الأسود المنبعث منها عند حرقها، هذا الأمر له آثاره الضارة على الصحة البشرية والبيئية.

كما أن عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة القرية والتجمعات المجاورة في محافظة قلقيلية، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مثل هذه المكبات، حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن مناطق (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. بالإضافة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يعتمد على التمويل من الدول المانحة. وبالتالي فإن عدم توفر مكب نفايات صحي يشكل خطرا على الصحة ومصدرا لتلوث أحواض المياه الجوفية والتربة من خلال العصارة الناتجة عن النفايات، فضلا عن الروائح الكريهة وتشويه المناظر الطبيعية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الوضع الجيوسياسي في قرية حجة

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية حجة إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 4,612 دونما (37.2% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان في قرية حجة يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 7,791 دونما (62.8% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنياً وإدارياً، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية حجة هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في قرية حجة اعتماداً على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	4,612	37.2
مناطق ج	7,791	62.8
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	12,403	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريخ، 2013		

الممارسات الاحتلال الإسرائيلي في قرية حجة

نالت قرية حجة حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بألاف الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الإسرائيلية والشوارع الالتفافية الإسرائيلية على أراضي القرية. فيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية حجة:

صادرت إسرائيل ما مساحته 216 دونما (1.7%) من أراضي قرية حجة من أجل إقامة مستوطنتي كرني شمرون ونيفيه اورامين الاسرائيليتين. والجدير بالذكر أن أجزاء من المستوطنتين السابقتين الذكر تم اقامتهما على أراضي قرية حجة، فيما تقوم الأجزاء الأخرى من المستوطنتين على أراضي كل من قرى جنصافوط وكفر لاقف ودير استيا المجاورة. وتعتبر مستوطنتي كرني شمرون ونيفيه اورامين جزء من المستوطنات المكونة لتجمع كيدوميم الاستيطاني الإسرائيلي الذي تسعى إسرائيل الى ضمه الى حدودها الجديدة الغير قانونية والاحادية الجانب من خلال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.

مخطط جدار العزل العنصري على أراضي قرية حجة

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى والمدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية. وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية وتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه

بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان آخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارته معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. وبحسب آخر تعديل لمسار جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبين أن 4.8 كم من جدار العزل العنصري من المخطط بنائه على أراضي قرية حجة وذلك من الجهة الشرقية للقرية. وفي حال تنفيذ مخطط العزل الإسرائيلي على أراضي قرية حجة، سوف يعزل الجدار ما مساحته 1,638 دونما من أراضي القرية، 13.2% من المساحة الكلية للقرية وتشمل الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة التي تعتبر المتنفس الوحيد لأهالي القرية للبناء والتوسع في المستقبل هذا بالإضافة الى المستوطنات الإسرائيلية. والجدير بالذكر أن إسرائيل تسعى للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية من خلال مخطط جدار العزل العنصري وذلك في محاولة منها لضمان توسيع رقعة المستوطنات الإسرائيلية حتى بعد ضمها الى حدودها الجديدة الغير قانونية والاحادية الجانب. (انظر الجدول رقم 13).

جدول رقم 13: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في قرية حجة

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	غابات	1
2	مناطق مفتوحة	314
3	مناطق زراعية	1,106
4	مستوطنات اسرائيلية	216
5	منطقة عمرانية فلسطينية	1
	المجموع	1,638
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

الطرق الالتفافية الاسرائيلية على اراضي قرية حجة

بدأ مصطلح 'الطرق الالتفافية' بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو- أيلول 1993 (التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض و تلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين، كثفت اسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع و التي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا و قابلة للحياة. و خلال سنوات الاحتلال ال 46، تمكنت إسرائيل من شق 810 كيلومترا من الطرق الالتفافية لتسهيل تواصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة. ووفقا لاتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق الا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 30 أيلول من العام 2000، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة 'الدواعي الأمنية'. و الجدير بالذكر أن إقامة الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملت على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من العوائق في المناطق المخصصة للتنمية. وفي العام 2004، قامت اسرائيل بطرح مخطط شبكة طرق مقترحة ستعمل على تحويل سير الفلسطينيين من الطرق الالتفافية الاسرائيلية إلى شبكة طرق منفصلة كليا عن الشوارع الالتفافية الإسرائيلية لتضمن التفرد الإسرائيلي المطلق لهذه الطرق مما سوف يساعد إسرائيل في احكام سيطرتها على الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الوقت نفسه حرمان الفلسطينيين حقهم في حرية الحركة والتنقل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يكفله لهم القانون الدولي الانساني. وكان لقرية حجة الفلسطينية نصيبا مماثلا للقرى الفلسطينية الاخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي شهدت مصادرة أراضيها لإنشاء الطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم 55 الذي يقطع أراضي القرية من الجهة الجنوبية الشرقية بطول 2 كيلومتر.

اعتداءات إسرائيلية سابقة على أراضي وممتلكات قرية حجة

تعاني التجمعات الفلسطينية الواقعة في المناطق المصنفة "ج" من سياسات الاضطهاد الاسرائيلي اللامتناهية التي هدفت في مضمونها، منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحتى يومنا هذا، لإيقاف التطور العمراني الفلسطيني في تلك المناطق والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين وتهجيرهم من أماكن سكنهم حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وتعزيز وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شكلت هذه السياسة عائقاً أمام نمو التجمعات الفلسطينية بسبب وقوع معظمها في مناطق يمنع البناء فيها الا بتصريح صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية. كما ويعاني المواطنين الفلسطينيين القاطنين في التجمعات الفلسطينية الواقعة في مناطق 'ج' من عدم وجود مخططات هيكلية لتلك القرى لتلبية احتياجاتهم العمرانية ومن موقف الادارة المدنية الإسرائيلية بعدم منحهم تراخيص بناء من اجل مواكبة الزيادة السكانية في تلك المناطق. و يبقى هؤلاء السكان تحت خطر الهدم بذريعة عدم الترخيص بحسب الادعاءات الإسرائيلية. و في نفس الوقت، لا تتردد الجرافات الإسرائيلية في الرد على الفلسطينيين الذين يتجرؤون على تحدي القوانين الإسرائيلية والبناء في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، حيث يجب على كل فلسطيني يرغب ببناء منزل أو إضافة غرفة إلى منزل قائم أن يخضع لإجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة و التي عادة ما تقابل بالرفض من قبل الادارة المدنية الإسرائيلية بسبب عدم موافاة الفلسطينيين الشروط اللازمة للبناء في تلك المناطق بحسب الادعاءات الاسرائيلية. وكذلك هو الحال في قرية حجة الفلسطينية، إذ تتعرض القرية لسياسة الهدم والتهجير من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وتتلخص فيما يلي:-

- أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ الثاني عشر من شهر تموز من العام 2007 على هدم منشأة زراعية تعود للمواطنة صفية بصلات من قرية حجة وذلك بعد أن أنذرتها بالهدم منذ شهر حزيران من عام 2006، بذريعة البناء الغير مرخص في المنطقة المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنياً وادارياً، بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995.
- في الرابع عشر من تموز من العام 2009 تلقت ستة عائلات فلسطينية في قرية حجة الفلسطينية إخطارات بوقف البناء والعمل في منشآتهم بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنشآت المستهدفة في المنطقة المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وتعود المنشآت المستهدفة لكل من راجي سميح راجي الحاج و محمد احمد ذياب و سلامة سميح عوده و سامر ماجد محمود حمد و باسم محمود احمد بطه و عمران يوسف عبد القادر حمد.
- أخطرت لجنة التفتيش الفرعية التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية في بداية شهر شباط من العام 2010 عدداً من المنشآت في قرى حجة وجنصافوط بوقف البناء بذريعة الباء الغير مرخص، لوقوع المنشآت المستهدفة في المنطقة المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995، تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنياً وادارياً. وكانت الادارة المدنية الاسرائيلية قد أمهلت أصحاب المنشآت حتى الرابع عشر من آذار 2010 لتصحيح وضعية منشآتهم. وتعود المنشآت المستهدفة لكل من عصام فابق بصلات و رياض عبد الرحيم بشير و محمد عابد صبره.
- سلمت لجنة التفتيش الفرعية التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية في الثامن عشر من شهر تشرين أول من العام 2010 ثلاثة مواطنين من قرية حجة شرق إخطارات تلزمهم بوقف العمل والبناء في منشآتهم الزراعية والسكنية وذلك بحجة البناء الغير مرخص لوقوع المنشآت المستهدفة في المنطقة المصنفة "ج". وتعود المنشآت المستهدفة لكل من عاطف محمود ذياب و زاهر ماجد حمد و عاطف محمد حسان
- سلمت لجنة التفتيش الفرعية التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في يوم الثلاثين من شهر أيار من العام 2012 عائلتين من قرية حجة إخطارات عسكرية تتضمن وقف البناء والعمل في منشآتهم وذلك بذريعة البناء الغير مرخص في المناطق المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنياً وادارياً. وأمهلت الادارة المدنية الاسرائيلية أصحاب المنشآت المخطرة حتى السابع عشر من شهر حزيران من العام 2012 من أجل تصويب أوضاع المنشآت المخطرة بوقف البناء. وتعود المنشآت المستهدفة لكل من بسام محمود بطة و جابر خليل بصلات.

الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في قرية حجة

- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 06/15/ت: صدر بتاريخ الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2006 ويصادر ما مساحته 279 دونما من أراضي قرى كل من كفر لاقف وحجة وعزون لغرض بناء مقطع من جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 06/62/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر تموز من العام 2006 ويصادر ما مساحته 8 دونمات من أراضٍ قريتي حجة وكفر لاقف لإقامة معسكر إسرائيلي بالقرب من مستوطنة كرني شمرون الإسرائيلية. والجدير بالذكر أنه في الحادي والعشرين من شهر تموز من العام 2006 صدر تعديل عن جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يخص الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 06/62/ت حيث تم تغييره ليصبح 06/70/ت ولكن بقي لنفس الغرض، وهو مصادرة أراضي لإقامة معسكر إسرائيلي بالقرب من مستوطنة كرني شمرون.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 06/70/ت (تعديل حدود وتمديد سريان مفعول الأمر العسكري): صدر بتاريخ الرابع من شهر كانون أول من العام 2011 ويصادر ما مساحته 9.4 دونما من أراضي قرى حجة وكفر لاقف لغرض إقامة معسكر إسرائيلي بالقرب من مستوطنة كرني شمرون. وعادة يبدأ سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي من يوم توقيعه، إذ شمل الأمر العسكري الصادر لأول مرة في العام 2006 على فترة محددة من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية يتم من خلالها تنفيذ المخطط المراد به في الأمر العسكري. وبالرجوع إلى الأمر الصادر في كل من قرى كفر لاقف وحجة الفلسطينيتين، تم اقرار بناء معسكر إسرائيلي بالقرب من مستوطنة كرني شمرون منذ لحظة صدوره في العام 2006 وحتى تاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من العام 2009، وهي الفترة التي كان من المقرر فيها أن يتم بناء المعسكر الإسرائيلي، بحسب الأمر العسكري الإسرائيلي الصادر، إلا أن المعسكر لم يتم الانتهاء من بناءه على أرض الواقع، وهذا بدوره دفع الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار تمديد أول لفترة سريان مفعول الأمر العسكري الإسرائيلي حتى الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من العام 2016 وذلك حتى تتمكن إسرائيل من استكمال إقامة المعسكر الإسرائيلي في المنطقة واحكام مخططاتها الاستيطانية الرامية الى مصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية. كما أن الأمر العسكري شمل تعديل على حدود المعسكر الإسرائيلي وذلك بزيادة المساحة التي يقوم عليها المعسكر، وبالطبع على حساب الاراضي الفلسطينية المجاورة.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية حجة**المشاريع المنفذة**

قام مجلس قروي حجة بتنفيذ عدة مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (انظر الجدول رقم 14).

جدول 14: المشاريع التي نفذها مجلس قروي حجة خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
مشروع تأهيل شبكة الطرق الداخلية	بنية تحتية	2007	وزارة المالية
مشروع بناء مدرسة بنات حجة الأساسية	تعليمي	2008	وزارة التربية والتعليم
مشروع بناء مركز مسقط الصحي	خدماتي	2006-2007	دولة عمان
مشروع ترميم البلدة القديمة	خدماتي	2010	مؤسسة رواق / USAID
مشروع تأهيل محطة التنقية	بنية تحتية	2012	الاتحاد الأوروبي والهيدرولوجيين

المصدر: مجلس قروي حجة، 2012.

المشاريع المقترحة

يتطلع مجلس قروي حجة، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في القرية وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في القرية والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع، مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

- 1- الحاجة إلى إنشاء مركز دفاع مدني يخدم القرية والتجمعات المجاورة لها.
- 2- الحاجة إلى إنشاء مركز تدريب مهني يخدم القرية والتجمعات المجاورة لها.
- 3- الحاجة إلى إنشاء منطقة صناعية تستوعب جميع الورش والمحلات المهنية في القرية.
- 4- الحاجة إلى إنشاء مقر مزود بصالة مغلقة للنادي الرياضي في القرية.
- 5- الحاجة إلى توسيع شبكة الكهرباء العامة بطول 5 كم تقريبا.
- 6- الحاجة إلى تأسيس جمعية زراعية لتنمية الثروة الحيوانية في القرية.
- 7- الحاجة إلى استصلاح أكثر من 2000 دونم من الأراضي الزراعية.
- 8- الحاجة إلى شق طرق زراعية بطول 25 كم، وإنشاء أبار جمع مياه زراعية خاصة في الأراضي القريية من المستوطنات.
- 9- الحاجة إلى تسويق ودعم المزارعين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم الزراعية.
- 10- الحاجة إلى تطوير البنية التحتية لجميع مدارس القرية كل حسب متطلباتها.
- 11- الحاجة إلى تعبيد الطريق الرئيسي بطول 4 كم، والطرق الداخلية بطول 11 كم.
- 12- الحاجة إلى ربط القرية مع التجمعات المجاورة لها من خلال تعبيد الطريق المؤدية إلى كفر لاقف بطول 4 كم، والطريق المؤدية إلى إمتين بطول 2 كم، والطريق المؤدية إلى جنصافوط بطول 3 كم، والطريق المؤدية إلى كفر عبوش بطول 1.5 كم، وذلك للحد من التوسع الاستيطاني في تلك المناطق.
- 13- الحاجة إلى إنشاء مركز تدريب وتأهيل للعنصر النسوي وتنفيذ برامج تدعم المرأة وتوفر فرص العمل لها كمشاريع التصنيع الغذائي، والتطريز، وغيرها.
- 14- الحاجة إلى تأثيث المكتبة العامة وتزويدها بالكتب والقرطاسية والمستلزمات الأخرى.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية

تعاني القرية من نقص كبير في البنية التحتية والخدمات. ويبين الجدول رقم 15، الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية من وجهة نظر المجلس القروي.

جدول 15: الأولويات والاحتياجات التطويرية في قرية حجة

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			32 كم [^]
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة			*	
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة			*	
4	تركيب شبكة مياه جديدة	*			10 كم
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية			*	
6	بناء خزان مياه	*			500 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			5 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة			*	
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	*			50 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	*			سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة			*	
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة			*	
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة			*	
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			مدرسة بنات حجة الأساسية ومدرسة ذكور حجة الثانوية
3	تجهيزات تعليمية	*			جميع المدارس
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			110 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه			*	
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			20 بركس
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتبن للماشية		*		500 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية			*	
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية			*	
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

8[^] كم طرق رئيسية، 3 كم طرق داخلية، و 21 كم طرق زراعية.

المصدر: مجلس قروي حجة، 2012.

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
- مجلس قروي حجة، 2012.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2013. قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2013. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010 - بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2012. بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة قلقيلية، قاعدة بيانات المدارس (2012/2011). القدس- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA)، 2010. بيانات مديرية زراعة محافظة قلقيلية (2010/2009). القدس- فلسطين.